

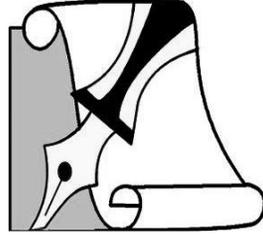


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز للدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع دخول البلاد في عطلة العيد، بات الجميع يتصرف على أساس أن لا حكومة سيشكلها الرئيس نجيب ميقاتي قبل نهاية العهد الذي بدأ العد العكسي الفعلي لنهايته، أي بمعنى آخر تم تدشين معركة رئاسة الجمهورية التي تنتهي ولاية من هو على سذتها، الرئيس ميشال عون، في 31 تشرين الأول المقبل.

على الصعيد الحكومي فإن الاتصالات في هذا الشأن متوقفة تماما، باستثناء عروضات لملء الوقت يقدمها الرئيس المكلف لرئيس الجمهورية ميشال عون، من بينها إبداءه الاستعداد لأي صيغة يُتفق عليها، إما بتعويم الحكومة الحالية أو بإجراء تعديل وزاري أو بتشكيلة جديدة، وهو ما يعتبره مطلعون على المفاوضات قذفا للكرة في ملعب رئاسة الجمهورية وتقطيعا للوقت في انتظار دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى جلسة انتخاب رئيس للجمهورية مطلع أيلول المقبل كما ردد بري. لذلك، فإن الجميع تجاوز اليوم موضوع تشكيل الحكومة إلى البحث في الاستحقاق الرئاسي.

وسرت محاولات لإيجاد فتاوى دستورية تتيح لحكومة تصريف الأعمال الحالية تغطية أي فراغ رئاسي. وقد تردد حديث من قبل البعض في الآونة الأخيرة عن محاولة لتعويم حكومة تصريف الأعمال الحالية في شكل أو في آخر، وآخر ذلك ما حُكي عن تعديل وزاري في هذا الشأن وصولا إلى بحث الحقائق التي سيتم تعديل أسماء الوزراء فيها.

الحجة التي يسوقها هؤلاء تتمترس وراء استحالة تشكيل حكومة جديدة خاصة في الأشهر الفاصلة عن مهلة انتخاب رئيس جديد للجمهورية مع بدء العد العكسي الفعلي لانتهاؤ ولاية الرئيس ميشال عون في 31 تشرين الأول المقبل.

طبعا لم يحجب هذا الحديث عنوان تشكيل حكومة جديدة يعمل عليها الأطراف جميعا، في العلن، لكن الأيام المقبلة ستثبت أن ذلك ليس واقعا مع مداهمة المهل الدستورية للجميع، ما يرجح أن لا حكومة قبل انتهاء الولاية الرئاسية. والكلام عن تعديل وزاري يصفه خبراء قانونيون بالهرطقة الدستورية بالتمام والكمال.

والواقع أن الحكومات السابقة تعرضت للتعديل، مع أن الدستور لا يتناول بتاتا موضوع التعديل الحكومي ولكن الفارق أن تلك الحكومات كانت عاملة ومكتملة المواصفات الدستورية، فإذا استقال أحد الوزراء كان يتم استبداله بوزير آخر، كما حدث في هذه الحكومة نفسها حين استقال وزير الاعلام جورج قرداحي فتم تعيين زياد المكارى وزيرا جديدا، من دون أن تمثل الحكومة من جديد أمام المجلس النيابي، باعتباره تعديلا وزاريا طفيفا ومحدودا، من دون نسيان تعيينات أخرى مشابهة.

أما عندما تستقيل الحكومة أو تعتبر مستقيلة بحكم الدستور مثل حالة الحكومة الحاضرة مع بدء ولاية مجلس نيابي جديد، فعملا بالمادة 69 من الدستور أصبحت حكومة مستقيلة غير قابلة لتحويلها الى حكومة مكتملة المواصفات الدستورية إطلاقا.

وبالتالي لم يعد من مناص من تأليف حكومة جديدة وإن إحياء حكومة خسرت كينونتها الدستورية كحكومة عاملة هو أمر غير ممكن وغير جائز إطلاقا، خصوصا أن الحكومة أخذت ثقتها من المجلس النيابي السابق، ونحن اليوم أمام برلمان جديد الأمر الذي يقود الى القول إن تأليف أي حكومة جديدة يجب أن يتم عبر اتباع الاجراءات والأصول والآلية المحددة في الدستور من ألفها الى يائها.

ويحدد هؤلاء تلك الآلية بدءا من استشارات نيابية يجريها رئيس الجمهورية وتؤول إلى تسميته رئيس الحكومة المكلف، ومن ثم قيام رئيس الحكومة المكلف بإجراء استشارات نيابية في سياق مساعيه لتأليف الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، ومن ثم إجراء مباحثات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف توصلنا الى الاتفاق بينهما على التشكيلة الوزارية، ومن ثم إصدار رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة المكلف مرسوم تأليف الحكومة بعد أن يكون أصدر رئيس الجمهورية في الوقت ذاته مرسوما لإعلان إعتبار الحكومة الحالية مستقيلة يوقعه منفردا، ومرسوم تسمية رئيس الحكومة المكلف يوقعه منفردا، ومن ثم يصدر بالاتفاق مع رئيس الحكومة المكلف مرسوم تأليف الحكومة الجديدة، ومن ثم يؤلف مجلس الوزراء لجنة وزارية لصياغة البيان الوزاري وتقره لاحقا الحكومة الجديدة في جلسة لمجلس الوزراء وتمثل أمام

البرلمان على أساسه خلال مهلة 30 يوما من تاريخ صدور مرسوم تأليفها طلبا لثقة المجلس النيابي.

وعندما تحوز الحكومة على هذه الثقة تصبح حكومة عاملة ومكتملة المواصفات الدستورية ولا شيء يمنع أن يعود جميع وزراء الحكومة القديمة ورئيس الوزراء ذاته، كما ليس هناك ما يمنع أن يعود بعضهم، ولكن في كل الأحوال ذلك يكون ضمن إطار تأليف حكومة جديدة.

ويشدد الخبراء القانونيون على أن إصدار مرسوم بتزيم الحكومة الحالية وبث الحياة الدستورية فيها، أمر غير جائز ويصفونه بأنه هرطقة دستورية بالتمام والكمال.

أما عن إمكانية حيافة الحكومة المستقلة على ثقة المجلس النيابي مجددا، فيشددون على أنه لا يمكن للحكومة التي باتت مستقلة بحكم الدستور أن تُعرض على البرلمان وأن تطلب الثقة منه، إنما تُعرض على البرلمان لطلب الثقة الحكومة التي سيصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة المكلف مرسوماً بتأليفها.

كما يؤكدون أنه لو كانت الحكومة غير مستقلة بحكم الدستور، ففي إمكانها أن تطلب طرح الثقة بنفسها أحيانا، فالدستور والنظام الداخلي يسمحان بذلك إذا شكّت الحكومة باستمرار ثقة الأغلبية النيابية بها، ولها الحق في أن تطلب المثل أمام المجلس النيابي للتحقق من استمرار ثقته بها من خلال طرحها للثقة بنفسها، ولكن ذلك يشترط أن لا تكون مستقلة بحكم الدستور.

ولكن على رغم هذه العروض للتعديل الحكومي التي يتبناها الرئيس ميقاتي، فإن متابعين يؤكدون ان الحكومة بعيدة، وفي الموازة فإن انتخابات الرئاسة ستجرى في موعدها، ولن يكون هناك فراغ دستوري. وينقل من هو في محيط القصر الجمهوري ان عون حدد تاريخ انتخاب الرئيس المقبل بين 31 آب و21 تشرين الأول، مؤكداً أن هناك اهتماما أوروبا، وخصوصا فرنسا، بإجراء انتخابات الرئاسة في موعدها يشبه تماما الحرص الأوروبي والفرنسي على إجراء الانتخابات النيابية الأخيرة في موعدها، وهو ما جرى فعلا رغم كل التشكيك الذي سبقها.

في موازة ذلك يلفت هؤلاء الى ان ستاتيكو اللاحرب واللاسلم في الإقليم، مع تأخر التفاهمات الإقليمية والدولية، سواء السعودية - الإيرانية أو الإيرانية - الأميركية، قد توفر فرصة للبنانيين

لكي يمرروا انتخاب رئيس في الوقت الضائع، وخصوصاً أن لا أحد من الأفرقاء قادر على أن يأخذ بصدرة تعطيل نصاب جلسة انتخاب الرئيس في ظل تفاقم الأزمة المالية والمعيشية. لكن قبل الولوج الى مسألة الفراغ الرئاسي من عدمها، ففي الاعتقاد السائد لدى مختلف الأوساط ان لبنان الذي دخل منذ الانتخابات النيابية الاخيرة مدار مجموعة من الاستحقاقات الدستورية المتتالية التي أعقبت تكوين سلطة تشريعية جديدة، قد دخل مرحلة من الترهل الحكومي والإداري والسياسي.

وبعد أن عبرت البلاد بعضاً من المراحل الدستورية بات ثابتاً أن ملف تشكيل الحكومة عالق في عنق الزجاجة على فائق الخلافات بين عون وميقاتي لتمسك كل منهما بمجموعة من الاقتراحات التي تُنبئ بشرخ كبير في نظرتهم إلى تركيبة الحكومة العتيدة إلى درجة يستحيل معها التوصل إلى تشكيلة ترضي الطرفين على الأقل حتى هذه المرحلة، في انتظار جديد غامض لا يستطيع أحد التكهن بما يمكن أن يؤدي إليه أي اقتراح.

ولذلك، فإن ما يزيد في الطين بلة، هو غياب الوسطاء حتى اليوم على رغم من مجموعة التسريبات التي تحدثت عن شروط الرئيس المكلف وما يواجهه من شروط مضادة عبر عنها رئيس الجمهورية في اللقاء الثاني بينهما إثر تسلمه التشكيلة المقترحة بعد ساعات قليلة على الانتهاء من استشاراته النيابية غير الملزمة، في خطوة فاجأت الجميع ودفعت إلى مجموعة من السيناريوهات المتناقضة سواء تلك التي تُشكك في نيات الرئيس المكلف أو تعفيه منها لتدل إلى جديته في التعاطي مع المهمة التي كلف بها في توقيتها وشكلها ومضمونها.

فقد اعتاد اللبنانيون على مبادرات ميقاتي التي تحتل كثيراً من الجدل على خلفية إتقانه عملية تدوير الزوايا، فكيف بالنسبة إلى الحديث المتنامي عما يلقاه من دعم إقليمي ودولي وضعه في موقع المبادر في مواجهة رئيس الجمهورية والمقربين منه بهدف حشرهم في الزاوية، خصوصاً أن المراقبين توقعوا أمام فقدان النية لديه بفتح أي حوار أو نقاش في عملية التأليف مع رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل مُستظلاً أمرين: أولهما العقوبات الاميركية المفروضة عليه، وثانيهما أنه المتهم دائماً بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية والمؤثر في توجهاته الأساسية في

مثل هذه الاستحقاقات، وهو ما منحه القدرة على المناورة التي تسمح له بإطلاق مبادرات غير طبيعية وغير منطقية لا يستطيع كثير هضمها واستيعابها.

في هذه الأثناء، يدور النقاش حول هوية رئيس الجمهورية المقبل، لكن مع أمر غريب يحصل للمرة الأولى.

فقد تتجه البلاد في الفترة المقبلة نحو فراغ مؤسف دستوريا لن يقتصر على عدم القدرة على تشكيل حكومة، بل أيضا عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهذا يعني أن حكومة تصريف الأعمال الحالية، ستتولى زمام الأمور ولو في الإطار الضيق للصلاحيات، إلا أنها المرة الأولى التي ستتصدى بها حكومة كهذه لمهام رئاسة الجمهورية.

هذه الخشية تتقاطع حولها قراءات عديدة في البلاد، لكن خبراء دستوريين ينصحون بعدم استباق الأمور ويشيرون أولا إلى أنه من المبكر الحسم على هذا الصعيد في اتجاه البلد نحو فراغ رئاسي، ونحن لم ندخل في الأصل ضمن المهلة الدستورية التي تبدأ قبل شهرين من انتهاء الولاية الرئاسية. ويلفتون النظر في هذا المجال إلى أن ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون تنتهي في 31 تشرين الأول العام 2022، وبالتالي فإن مجلس النواب يستطيع أن يبدأ بانتخاب رئيس جمهورية جديد إعتبارا من الأول من شهر أيلول المقبل، وبالتالي فإن لبنان ما زال خارج المهلة الدستورية.

يعود البعض إلى واقعة في العام 1976 عند انتخاب الرئيس الياس سركيس خلفا لسليمان فرنجية بعد تقريب موعد الانتخابات لأشهر، كان ذلك في زمن الحرب الأهلية أو خاصة بعد ما عرف بحرب السننتين قبل اتفاق الطائف بزمن طويل، لكن الخبراء يؤكدون في مقاربتهم لإمكانية الفراغ الرئاسي المقبل، أن النص واضح في هذه المدة بين شهر وشهرين قبل انتهاء مدة الرئيس وليس قبل 1 أيلول، إلا إذا قرر المجلس تعديل الدستور وهو أمر صعب.

وفي حال لم يُوفق مجلس النواب في انتخاب الرئيس في الأيام العشرة الأخيرة قبل 31 تشرين الأول، عندها يصبح في حالة انعقاد حكومي لانتخاب رئيس. ولذلك من المبكر الحديث عن فراغ

رئاسي محتوم قد يحصل، لذا لا يمكن الحسم في هذا الاتجاه، وقد تحصل منذ الآن وحتى ذلك الحين تطورات معيَّنة تُقضي إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

أما إذا لم يوفق المجلس النيابي في انتخاب رئيس جمهورية جديد قبل انتهاء ولاية الرئيس عون، فإن هؤلاء الخبراء يرون ان حكومة تصريف أعمال تستطيع أن تتولى مهام الرئاسة، وهذا بموجب نص دستوري. ومن الواضح جدا في الدستور أنه في حال خلّو سدة الرئاسة لأي علة، يقول النص إن صلاحيات الرئاسة تناط وكالة بمجلس الوزراء مجتمعا حسب المادة 62 من الدستور.

أما حول ما إذا كان مجلس الوزراء في حالة الحكومة المستقلة وبالتالي في وضع تصريف الأعمال، فإن ليس من تمييز في الدستور لهذه الجهة ولكن المبادئ العامة الدستورية تقول ما يلي: أولاً، إن الفراغ غير ممكن وبالتالي لا يمكن تصور عدم تولي أي سلطة مهام رئاسة الجمهورية.

ثانياً، إذا عدنا إلى المادة 64 من الدستور التي تتعلق بالحكومة المستقلة وصلاحياتها فهي واضحة جداً، إن الحكومة المستقلة أو التي هي في حكم المستقلة كما هو الحال اليوم، تمارس صلاحياتها بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

هذا المفهوم غير محدد في الدستور الذي يكتفي بالإشارة إليه، ولكن اجتهاد مجلس شورى الدولة اللبناني بقرارات مبدئية صدرت عام 1969 وعام 1995 و2004، يقول بكل وضوح إن حكومة تصريف الأعمال تمارس صلاحياتها بالمعنى الضيق أي بكل ما هو ملح وضروري، شرط ألا تُلقى أعباء مالية جديدة على الدولة وألا تُلزم الحكومة المقبلة بالتزامات لا يمكن الرجوع عنها.

وبالتالي إذا طبقنا هذه المبادئ على ممارسة الحكومة المستقلة لصلاحيات رئيس الجمهورية، تكون هذه الممارسة ضمن المعنى الضيق لتصريف الأعمال، ولا تستطيع الحكومة المستقلة التي تتولى مهام الرئاسة أن تمارس هذه المهام إلا أيضاً وأيضاً بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال، وهذا يعني تسيير أمور الدولة وعدم وقف المعاملات التي تستوجب توقيع رئيس

الجمهورية والتي تدخل ضمن المعنى الضيق لتصريف الاعمال، وهذا يجعل الحكومة أكانت مستقلة أم لا، تمارس صلاحيات الرئيس، ولكن عندما تكون مستقلة تكون هذه الممارسة بالمعنى الضيق لتصريف الاعمال، وطبعاً هذه واحدة من الثغرات الدستورية.

يعود هؤلاء بالذاكرة إلى سنوات مضت، تحديداً إلى حكومة الرئيس تمام سلام التي لم تكن حكومة تصريف أعمال بل حكومة مكتملة الأوصاف ومارست صلاحيات رئيس الجمهورية. ونذكر تماماً الجدل الذي علا حينها حول ما إذا كانت هذه الممارسة تتطلب إجماعاً أم أكثرية أم ثلثين، وثار جدل لم يحسم إلا من خلال إدارة الرئيس سلام يومها لهذا الملف بكثير من الدقة والحرص على التوافق ضمن مجلس الوزراء الذي كان مؤلفاً من 24 عضواً، وكأنا أمام 24 رئيساً للجمهورية.

أما إذا انتقلنا إلى الحديث في السياسة وليس في الدستور، فعلى مسافة ثلاثة أشهر ونصف من نهاية عهد الرئيس ميشال عون، فقد انطلقت فعلياً حركة الإستطلاعات والمشاورات حيال الإستحقاق الرئاسي وحتى حصل ذلك قبيل الانتخابات النيابية بأشهر.

وقد انتظر كثيرون أن تقود الانتخابات النيابية إلى تغيير ما في المجلس النيابي قد ينعكس تغييراً في تركيبة الحكومة وبرنامجهما، وفي موقع الرئاسة بعد انتهاء الولاية الحالية. لكن المؤشرات أظهرت عدم واقعية هذا الاحتمال.

فالمجلس النيابي الجديد يدور حول الخيارات وآليات العمل نفسها التي اعتمدها المجالس السابقة. ويمكن القول إن القوى التقليدية في المجلس استطاعت أن تستوعب غالبية القوى الجديدة وتفرغ شعارات التغيير التي تحملها، أو أن تكشف فراغ هذه الشعارات أساساً. ولذلك، انطفاً الرهان على تغيير يمكن أن يتحقق تالياً في السلطة التنفيذية، بعد السلطة التشريعية.

ولم تستطع القوى الجديدة داخل المجلس النيابي، على اختلاف تسمياتها بين تغييرية ومستقلة، أن تتوافق على تسمية شخصية تمثلها لرئاسة الحكومة، ولم تتمكن من اقتراح تركيبة حكومية وبرنامجهما يترجمان التغيير.

وهذا يعني أن لا قدرة لهذه القوى على تسمية مرشح لموقع رئاسة الجمهورية أيضا. لذلك، سيتكرر نموذج الرئيس المكلف تشكيل الحكومة.

ومنذ ما قبل الانتخابات كان هم الكتلتين النيابيتين المسيحتين أي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، الفوز بأغلبية مسيحية مطعمة ببعض نواب الملحقات من طوائف أخرى، بهدف المطالبة بتطبيق مبدأ القوي في طائفته هو من يحق له تسمية الرئيس.

من هنا رشّح قائد حزب القوات اللبنانية المسيحي سمير ججع لهذا المنصب. ويحاول رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل تقديم نفسه كمرشح أو كناخب أكبر بعد أن تراجعت حظوظه. ومن المفترض أن يحدد رئيس البرلمان موعدا لانتخاب الرئيس خلال مهلة الستين يوما التي تسبق انتهاء الولاية في 31 تشرين الأول المقبل، وفي حال لم تتم الدعوة فيكون المجلس بموجب الدستور في حال انعقاد حكومي في اليوم العاشر الذي يسبق انتهاء الولاية.

وفيما تكاد حظوظ وصول سمير ججع إلى المنصب معدومة، رغم أنه المتقدم مسيحيًا، لكنه مرفوض من مختلف الأطراف اللبنانية بمن فيهم بعض حلفائه الذين خاض معهم تحالفاتهم الانتخابية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الحزب التقدمي الاشتراكي. فذاكرة أبناء الجبل، لم تنس مجازر قرى وبلدات الشحار، والحزب لا يمكنه تجاوز تاريخ القوات ورهاناتهم السابقة والحالية على محاور إقليمية معادية للعرب تاريخيا، وبالتحديد للقضية الفلسطينية التي تعتبر من ركائز الخطاب السياسي للحزب. كما أنه مرفوض سنيا لأسباب كثيرة بدءا من اغتيال الرئيس رشيد كرامي وصولا إلى طعن الرئيس سعد الحريري في الظهر، ناهيك عن الطائفة الشيعية.

كما أن أمل باسيل بات ضعيفا، فهو أولا على لائحة العقوبات الأميركية، وهو ثانيا امتداد لعهد محاصر سياسياً، عربيا ودوليا وممنوع من الحكم. لكن في المقابل لا يمكن تجاوزه في اسم الرئيس المقبل، كما لا يمكن تجاهل ما قدمه لحماية المقاومة ما أدى به إلى العقوبات. ومن المفيد له ولوج البلاد في الفراغ الرئاسي كسبا للوقت علّه يصادف ظروفًا أفضل.

وبالنسبة إلى أسهم زعيم تيار المردة سليمان فرنجية، فقد تراجعت في الآونة الأخيرة مع نتائج الانتخابات وتراجع كتلته بثلاث أعضائها، لكنه ما زال في السباق، ويраهن أنصار هذا الخيار

على تقارب فرنسي - سعودي ليستعيد صدارة المرشحين، أو تسوية اميركية - ايرانية - سعودية، وهو أمر من غير الممكن في خلال الأشهر القليلة المتبقية. والرهان معقود أيضاً على تقارب التيارين: المردة والوطني الحر ضمن تفاهم يشمل الولاية الرئاسية المقبلة والولاية التي تليها.. لتقويض قوة جعجع على اختيار رئيس.

وثمة من يشير إلى أن المصالحة الأخيرة بين الرجلين وتبادلها العلني لرسائل الغزل بعدها، تشير إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق بينهما على كيفية خوض الاستحقاق. إذ إن زعيم تيار المردة يحظى داخليا بدعم مروحة واسعة من الأطراف تضم الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري وحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي، ولا يواجه اعتراضات أوروبية وخليجية كتلك التي يواجهها رئيس التيار الوطني الحر، مشيرين إلى زيارته لباريس وموسكو في آذار الماضي وما أشيع يومها عن لقائه مسؤولين فرنسيين بعيدا عن الإعلام. لكن كان من اللافت للانتباه ان فرنجية لم يتلق الضوء الأخضر الخليجي حتى اللحظة ولم يلتق السفراء المعنيين بالملف الخليجي، كما أنه يفتقد الى التأييد الدولي، العلني على اقل تقدير.

أما انتخاب قائد الجيش العماد جوزف عون، فهو يحتاج إلى تعديل دستوري بإعتباره موظفا وعليه أن يستقيل قبل سنتين من تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة إلى أمر التعديل الدستوري، فعلى الطريقة اللبنانية يمكن تجاوزه استنادا إلى سابقة تجاوز الدستور وانتخاب ميشال سليمان رئيسا على الرغم من المخالفة الدستورية الصريحة للمادة 75 من الدستور، لكن العقبة الرئيسة تبقى في إقناع التيار الوطني الحر بهذا الخيار.

وقد تم اللجوء إلى أكثر من تعديل دستوري لتعبيد الطريق أمام وصول الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود.

ويشير بعض مؤيدي قائد الجيش إلى أن انتخابه قد يشكل مخرجا لأزمة إنسداد الأفق الداخلي والخارجي، سيما وأنه يقود مؤسسة عسكرية تحظى بإحترام الجميع في الداخل والخارج على تناقضاتهم.

لكن هناك أكثر من اسم ظهر في الأونة الاخيرة مثل النائب نعمة افرام كمرشح وسطي (أو هكذا يُصور)، ووزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب قبل أن يرتكب الخطأ تلو الآخر وآخر الأخطاء تبنيه موقف الرئيس نجيب ميقاتي حيال قضية مسيرات حقل كاريش. وكان اسمه قد بدأ التداول به أولاً لأنه من حصة التيار الوطني الحر، وثانياً لكونه يمتلك رصيداً من العلاقات الخاصة مع الإدارة الأميركية، ومؤخراً حاول الجانب الفرنسي إستطلاع مواقف الناخبين اللبنانيين، ما يدل على جدية هذا الطرح.

في لبنان لم تتجح تجربة الرؤساء الحزبيين، ولنا في هذا المجال نموذجان: بشير الجميل وميشال عون، الأول قتلته علاقته بالعدو الإسرائيلي، والثاني أنهاه انحيازه الحزبي، فضلاً عن الحصار المحكم من الخارج وبعض الأطراف الداخلية التي خشيت من صعود نجم عون ونجاحه في فتح ملفات الفساد لاسيما المالي منها.

ويرى البعض أن المرحلة مؤاتية لتقرب رئيس من خارج الأندية التقليدية، كشخصية متوازنة ووطنياً لها وقارها واحترامها، تعيد الثقة بالمؤسسات الدستورية. وقد تميل قوى دولية وإقليمية معنية بملف الرئاسة إلى إخراج الرئاسة من حصرية الأحزاب، وستضغط ليكون الرئيس توافقياً. وهي تجد من يجاريها محلياً.

ولكن، عملياً، سيصطدم هذا الأمر باعتراضات مسيحية قوية. فليس سهلاً على الأحزاب المسيحية الكبرى أن تتنازل مجدداً عن الموقع، بمعزل عن صراعاتها السياسية، بعدما خاضت معارك طاحنة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٦، ومعها بكركي التي سيكون لها شأنها في اختيار الرئيس المقبل بوصفه مسيحياً، تحت عنوان: الأقوياء في طوائفهم هم الجديرون بتمثيلها.